الدَّلالَتَانِ؛ الأصْليَّةُ والعَارِضَةُ وَأَثَرُهُمَا فِي التَّقْعِيدِ النَّحْوِيِّ

د. أحمد علي سعد الله علي

المقدمة

كانت الدلالات أو المعاني ركيزة أساسية في إقامة النحويين للقواعد النحوية والصرفية، حيث كان وضع القاعدة يرتكز على تدبر جانبين: جانب لفظي وآخر معنوي، وقد كان الجانب اللفظي أكثر وضوحًا من المعنوي؛ لأن الألفاظ .. سواء كانت مسموعة برموزها الصوتية الدالة، أم مقروءة مرئية .. يمكن أن يكون الوقوف على كنهها وماهيتها وتركيبها أو إفرادها أمرًا سهلا هيِّنًا، وأما الجانبُ الثاني (الدلالة) فقد يكون ظاهرا في خفاء، أو خافيا في ظهور؛ مما يحتاج في كشف استتاره إلى استقراء دقيق للقرائن المنسوجة على منوال التركيب الصغير (الجملة) أو التركيب الكبير (النص) .

وقد وقف النحاة منذ البداية من المسألة موقفًا يقوم على تدبر أمر اللفظ والمعنى تدبُّرًا متصلا بلا انفصام، وما كان التأليف الذي ظهر على يد أبي الأسود الدؤلي في باب الفاعل والمفعول والمضاف إلا استقراء منه لرُتَبِ الدّلالات المختلفة؛ لأن الدّلالة في التركيب إمّا أن تكون عُمْدَةً لا يمكن الاستغناء عنها كالفاعل، أو تكون فَضْلَةً يمكن الاستغناء عنها من حيث كونها زائدة على ركني الإسناد، أو الموضوع والمحمول بِعُرْفِ أَهْلِ المنطق كالمفعول، أو تكون تَتِمّة لمعنى كلمة سابقة لها، فتتنزل الثانية من الأولى منزلة شطرها المتمم لها كالمضاف، وأيا كان ذلك .. من صنع أبي الأسود أو من إضافة أحد تلاميذه؛ فالمُحَصّلة واحدة، وهي أن الصنيع النحوي كان قائما من بداياته على تدبُّر اللفظ والمعنى معًا داخل التركيب العربي الفصيح.

وإذا كان تَدَبُّر اللفظ كما أسلفت أمرا سهلا، وسهولته متأتِّيَة من وضوحه في الرمز الصوتي أو الرسم المكتوب، فإن الثاني هو الذي يحتاج في الوقوف عليه وتحديده إلى استقراء قرائن مختلفة، قد تتشابك أحيانا حتى تبدو وكأنها متعارضة، مما يستدعي النظر إليها من جوانب شتى.

ولذلك فلا عجب من أن نرى النحاة وغيرهم يتناولون الدلالة أو المعنى من زوايا عديدة؛ فيتحدثون عن الدلالة اللغوية والاصطلاحية، وعن دلالة الاشتقاق الأكبر والكبير والأصغر، وعن الدلالة الحقيقية والمجازية، وعن الدلالة المفردة والمركبة، والدلالة الملفوظة والمنوية، ودلالة الصوت ودلالة القول، ودلالة الوضع والطبع، ودلالة الكل ودلالة الجزء، ودلالة الاتصال ودلالة الاستقلال ،ودلالة الأصول ودلالة الزوائد، ودلالة الامتزاج (التركيب) ودلالة الفصل، ودلالة الاسم ودلالة الوصف، والدلالة العامة والخاصة، ودلالة المستعمل والمهمل، ودلالة الإفراد والتعليق، والدلالة الأصلية والعارضة، اللتان هما موضع هذا البحث .

ولقد كان الدافع وراء اختيار هذا الموضوعً دون غيره من تقسيمات الدلالة التي عُرِفَتْ عند النحاة وغيرهم أن سُبُل تأمل الدلالة تتعدد وتختلف حتى تأتي على طرائق شتى، وتدخل في أبواب مختلفة من النحو، وتؤثر في القواعد النحوية تأثيرات متباينة تخلق قرارات للنحاة قد تبدو متناقضة إذا لم تدرك كما ينبغي لها، أو تدرك باستحضار خلفياتها وأصولها التي بنيت عليها؛ فقد يُظَنُّ مثلا أن قولهم: إن الإعراب دال على معنى عارض للكلمة يتناقض مع اتكائهم على الدلالات الأصلية دون العارضة في التقعيد النحوي لكثير من الأبواب النحوية، كما في إدراك علة الوصفية عند المنع من الصرف؛ إذ لا بد عندهم من أن تكون الوصفية المستفادة من الكلمة الممنوعة من الصرف أصلية لا عارضة .

أو يُظَنُّ أن قولهم: لا نجد فرقا بين عطف البيان والبدل يتعارض مع قولهم: إن الدلالة التي عليها التعويل في البدل هي دلالة الثاني (البدل)، بينما الذي عليه التعويل في عطف البيان هو الأول (المتبوع)، وأن التابع مجرد زيادة في التبيين والتحديد، وذلك يبين الفارق في الدلالتين، وقد يستدعي حكما فقهيا بوقوع الزواج مثلا على نية البيان، بينما لا يقع على نية البدل .

إن عدم معرفة موقف النحاة من الدلالتين الأصلية والعارضة قد يُفْضِي إلى الحكم على مُنْتَجهم بالقصور؛ إذ لو لم تُعْرَفْ هذه الأسرار في التقعيد لقُدح في الركائز الأصيلة له كتقسيم الكلمة الثلاثي، واعتبار كلمات مثل (الصباح والمساء) أسماء رغم دلالتها على الزمن، أو اعتبار كلمات مثل (صه ومه ودراك وغاق وقب) أسماء عند جمهور النحاة، وهي دالة على حدث في زمن تماما كما يدل الفعل.

كما أن الجهل باعتبار الأصالة والعرض في التقعيد يسوق إلى القول بالتناقض بين تقسيم النحاة للفعل من حيث الزمن إلى ماض (دال على حدث مضى) ومضارع (دال على حدث في الحال أو الاستقبال) وأمر (دال على طلب حدوث الفعل مستقبلا) .. وقولهم إن المضارع الذي يأتي بعد (لم) و(لمّا) النافيتين دال على المضي، أو قولهم: إن الماضي الآتي بعد (لو) التي بمعنى (إن) دال على الاستقبال.

لقد سبق النحاة إلى تأمل الدلالة الأصلية من الكلام، والدلالة العارضة له، وكانت الرغبة في ذلك لدفع تَوَهُّم التعارض والقصور في المنهج والمنتج التقعيدي وهي التي حدت بالباحث إلى الخوض في استقراء موقفهم من هاتين الدلالتين في أبواب مختلفة من النحو؛ ويأتي ذلك – بفضل الله – في ثلاث نقاط أو ثلاثة عناصر، تسبقها مقدمة، وتتلوها خاتمة، وفهارس، وتلك العناصر هي:

- مفهوم الأصالة والعرض.
- أثر الدلالة الأصلية والعارضة في التقعيد النحوي على مستوى الكلمة .
- أثر الأصالة والعرض في التقعيد النحوي على مستوى الجملة .

أولا: مفهوم الأصالة والعرض:

الدلالة الأصلية هي الدلالة التي وُضِعَت الكلمة إعلامًا عليها أول ما وضعت، وهي دلالة لا تُكْتَسَب مما يطرأ على الكلمة من تغيير في الموقع من التركيب اللغوي، أو تغيير في العلامة الإعرابية، ولا تكتسب من شيء قد يزول عن الكلمة المراد تدبر دلالتها، وفي مقابل ذلك تأتي الدلالة العارضة؛ فالعارض أمر يطرأ للدالِّ فيُكْسِبُه دلالة تزول بزوال ذلك العارض – في الغالب - والاحتراز بالقيد (في الغالب) مُدْخِل لِمَا كانت الدلالة العارضة فيه من باب التطور اللغوي للدوالِّ والمدلولات، إذ إنه لا يزول عن الدوال بزوال العارض؛ بل يكون الحكم بالأصالة والعرض فيه تابعًا للدرس التاريخي للدوال؛ فيكون الأسبق من الدلالتين أصلا، واللاحق عَرَضًا، كما في دلالة بعض الكلمات على الاسم والوصف مثل (أربع) فهي دالة على الاسم أصالة؛ لأن أول وضعها كان اسما على عدد، ودالة على الوصف عَرَضًا، ولذا لم تُمْنَع من الصرف رغم كونها على وزن أفعل، وفي مقابلها (أدهم) فهي اسم للقيد ولكنها في الأصل وصف دال على اللون كـ (أسود)؛ ولذلك منعوها من الصرف باعتبار الأصل الذي وضعت له، وقد تكون الدلالة العارضة آخذة بطرف من الدلالة الأصلية، وقد تكون بعيدة عنها أو مناقضة لها.

وقد استخدم النحاة العرب هذين المصطلحين - الأصل والعارض - في مواضع متعددة وأبواب كثيرة من النحو، فكانا فيها مناط الاحتجاج، وحجة التقعيد على المستويات المختلفة، ولنأخذ مثالا لذلك بالعلامة الإعرابية وما يتعلق بها لشدة انضباطها ووضوحها في التعبير عن المقصود.

معاني العلامة الإعرابية بين الأصالة والعرض:

تعد المعاني الناجمة عن العلامة الإعرابية في الجملة من قبيل المعاني العارضة، وليست أصلية؛ لأنّ الأصلَ دلالةُ الكلمةِ على المعنى

اللازِمِ لها، والزّيادةُ على ذلك خارجةٌ عن هذه الدّلالة، يؤتَى بها لِتَدُلّ على معنى عارضٍ، يكون تارةً ويُفقد تارةً "[1]، فكون الاسم في الجملة فاعلا نَحْوِيًا أو مفعولا أو غير ذلك "لا يُحدث في المسمّى معنى في ذاته، بلْ هو معنى عارضٌ أوجبه عاملٌ عارضٌ"[2]، واحتمال زوال هذا المعنى عنه قائم لاحتمال زوال عامله أو تغير العلاقة بينه وبين هذا العامل؛ فالأول كقولنا (ظننت زيدًا قائمًا) انتصب فيه المفعولان لوجود الناسخ (ظن) ولو زال الناسخ تَعَيّن الرفع، والثاني وهو تغير العلاقة بينه وبين العامل كقولنا (ضرب زيد عمرًا) إذ تعيّن الرفع لـ (زيد) لكونه مُحْدِثًا للفعل (العامل) ولو تغيرت العلاقة بينه وبين العامل فصار مضروبًا نُصِب، وارتفع الذي أحدث الفعل .

وقد كان اهتمام النحاة بالعلامة الإعرابية ومعانيها اهتمامًا بنوع من أنواع الدلالات العارضة للكلمة في الجملة؛ فهم في ذلك يصنفون العلامات أولا؛ فيجعلون الرفع دليل الإسناد، والنصب للمفعولية، والجر للإضافة، ثم يفصلون بين إسناد وإسناد، ومفعولية وأخرى على الوجه الملاحَظ في كتبهم، وكان اهتمامهم بهذا النوع من الدرس لتوضيح دور موقع الكلمة في تحديد وظيفتها اللغوية في الجملة - وإن كانت هذه الوظيفة عارضة – إلا أن الدلالة العارضة الناجمة عن الموقع الإعرابي تختلف عن بقية الدلالات العارضة في كونها تسير على قواعد منضبطة يمكن بتحديدها ودرسها الوقوف على دور الكلمة – أيا كانت – في الجملة أو التركيب، وهو الأمر الذي يُغْنِي عن حصر مفردات الكلمات ومحاولة التقعيد لها منفردة، إذ إن هذا شيء مستحيل المنال كما يقول المناطقة: إن حصر الماصدقات شيء مستحيل المنال، ولذلك كان التقعيد الذي يأخذ من الوظيفة اللغوية للكلمة في الجملة أو الكلام تصنيفًا وطريقًا هو الأمثل لتصوير اللغة وتعليمها، وهو نفسه مسلك النحو والنحاة.

---

[1] - التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين للعكبري: ١ / ١٥٤.

[2] - السابق: ١/١٦٢

وقد اجتلبت علامات الإعراب - حركات أو حروف - للإعلام عن معان تختلف باختلاف هذه العلامات في الأصل، فالإعراب إنما دخل الكلام للحاجة إلى الفصل بين المعاني خلافًا لقطْرب الذي يرى أنه دخل الكلام استحسانا؛ فهو يرى أن " المتكلّم يصل بعض كَلامه بِبَعْض وَفي تسكين أَوَاخِر الْكَلم فِي الْوَصْل كُلْفة فحرك تسهيلا على الْمُتَكَلّم، ويعلل ذلك بحجج منها أن الإعراب لَو " كَانَ لحَاجَة الْفَصْل وللفرق لاستُغْني عَنْه بِتَقْدِيم الْفَاعِل على الْمَفْعُول، ولكان الاتفاق فِي الإِعْرَاب يُوجب الاتفاق فِي الْمعَانِي.

وقد ذكر ذلك صاحب اللباب قائلا: " وَالْجَوَاب عمّا قَالَه من وَجْهَيْن؛ أَحدهمَا: أَن السّكُون أسهل على المتكلّم من الْحَرَكَة، والثاني: أنّ الْغَرَض لَو كَانَ مَا ذكر لَكَانَ المتكلّم بِالْخِيَارِ إِن شَاءَ حرّك بِأَيّ حَرَكَة شَاءَ، وإنْ شَاءَ سكّن، وَأما التَّقْدِيم فَجَوَابه من وَجْهَيْن؛ أَحدهمَا: أنّه لا يُمكن فِي كلّ مَكَان أَلا ترى أنّ التَّقْدِيم فِي قَوْلك ما أحسن زيدًا غيرُ مُمكن، والثاني: أنّ فِي لُزُوم التَّقْدِيم تضييقاً على المتكلّم مَعَ حَاجته إِلَى التسجيع وَإِقَامَة القافية، وأمّا اخْتِلَاف الإِعْرَاب مَعَ اتّفاق الْمَعْنى وَعَكسه فشيء عَارض جَازَ لضرب من التَّشْبِيه بالأصول فَلا يُنَاقض بِهِ " [1]

ويضاف إلى علل صاحب اللباب في الرد على إنكار قطرب لأثر الإعراب في المعنى أن مواضع علامات الإعراب تتواتر وتتفق عند العرب الأقحاح، ولو كان الأمر لمجرد التسهيل كما ادعى لوجدنا في تراثهم اختلافا كثيرا لا يمكّن – على أي حال – من وضع قواعد لكلامهم تنتظم تحت وتائر متفقة، ثم إن حجته بأن الإعراب لو كان للفصل بين المعاني لاستُغْني عنه بلزوم تقديم الفاعل وتأخير المفعول حجة يهدم أولها آخرها، فوقوفه على أن في كلام العرب تقديما وتأخيرا إقرار منه بوجود علامات للمقدّم والمؤخّر توضح القصد وتحقق الإبانة، وتصون منطق الفصحاء عن اللغو، وإلزامه بتقديم ما رتبته التقديم تضييق للغة، وتجاهل

[1] - اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري: ١/ ٥٤، ٥٥، ٥٦

لواقعها الذي كان عليه، فإن قيل: إنه يشترط مستخدما(لو)حرف الامتناع قيل: وما الداعي لهذا الاستغناء وهو يتضمن استغناء بالأصعب عن الأيسر - إذا ما سلمنا بقوله: إن التحريك للكلمات في الوصل أيسر من السكون، وفي لزوم تقديم الفاعل على المفعول استدعاء للتسكين الذي نشهده الآن في العاميّات بعد اضمحلال الإعراب فيها.

وجملة القول: إن الإعراب وعلاماته قرائن في الوقوف على القصد من الكلام العربي الفصيح، والعلامة الإعرابية حركة كانت أو حرفا محققة لمعنى عارض للكلمة المعربة زائد على معناها الأصلي الذي يفهم منها وهي مفردة بعيدة عن النظم أو التعليق بكلمات أخرى داخل السياق أو الجملة، وإن الإعراب أصل في الأسماء دون غيرها لأنها هي التي تصلح لأن تُغَلَّف بدلالات العلامة الإعرابية العارضة، وأن ما كان من إعراب للفعل المضارع لم يكن استحقاقا لأصله باعتباره فعلا، وإنما كان بدافع المشابهة بينه وبين الأسماء، ووقوعه موقعها، وأن إعرابه ليس السبب في بيان معانيه المختلفة وتحديدها؛ إذ إنه شبيه بالأصل (الاسم)، ولا يكون للمشبه كل ما يكون للأصل المشبه به، وأن اختلاف معاني المضارع سببه اختلاف الحروف التي تكون معه في السياق أو التركيب، وعلامة الإعراب ليست موجبا لهذه المعاني فيه .

ثانيا: أثر الدلالة الأصلية والعارضة في التقعيد على مستوى الكلمة :

قسم النحاة الكلمة تقسيما ثلاثيا، وعلتهم في ذلك أن الكلمة إما أن تدل على معنى في نفسها أو في غيرها؛ فإن دلت على المعنى في غيرها فهي الحرف، وإن دلت على المعنى في نفسها فإما أن يكون معناها مقترنا بزمن أو لا، فإن اقترن بزمن فهي الفعل، وإلا فهي الاسم.

وإذا كان المعنى هو الركيزة التي قسم النحاة على أساسها الكلمة العربية هذا التقسيم الثلاثي، فإنه هو أيضا ناتج الإعراب الذي اجتُلِب للتفرقة بينها، ليكون أصلا في الأسماء دون غيرها كما تقدم من أقسام

الكلمة الثلاثة، ولنتأمل الصفة الفاصلة التي كان عليها اتكاء النحاة عليها في تحديد الدلالة الأصلية والعارضة، وبعض الإشكالات التي توجه إليها، والتي يمكن إيجازها فيما يلي :

- المشابهة وأثرها على معاني أقسام الكلمة الثلاثة من حيث الأصالة والعرض.
- دلالة بعض الأسماء على الزمن مثل كلمات الصباح والمساء والليل وأسماء الأفعال والمصادر العاملة عمل الفعل وعلاقتها بالأصالة والعرض .
- دلالة بعض الأفعال على زمن غير زمنها الصرفي .
- الاختلاف في ترتيب المعارف وفقا لاختلافهم في دلالة الأصالة والعرض .
- أسباب المنع من الصرف وعلاقتها بالأصالة والعرض.

وبصفة عامة لم يكن النحاة في غفلة عن ذلك كله عند تقسيمهم للكلمة العربية، ولكنهم أخذوا هذه الأمور في الاعتبار، وفيما يلي بيان لذلك في إيجاز.

المشابهة، وأثرها في الدلالة على الأصالة والعرض :

من المعروف أن الأصل في الأسماء الإعراب وأن البناء فرع فيها، وعكسها الأفعال؛ فأصلها البناء والإعراب فرع فيها، أما الحروف فالبناء حكمها ولا موضع للإعراب فيها؛ أما أصالة الإعراب في الأسماء فسببها أن هذه المعاني العارضة التي تكون بالعلامة الإعرابية تتحقق بالأسماء دون غيرها؛ لأن الاسم هو الذي يصلح لأن يكون فاعلا أو مفعولا أو موضوعا للحديث أو محمولا أو مضافا ونحوه، ويكتسب من الإعراب دلالات خاصة لا تكون لغيره من قسمي الكلم، فالاسم بذلك يؤدي في السياق معنيين؛ معنى لازمًا وهو الأصلي الذي يُفْهَم منه منفردا عن التركيب اللغوي،

ومعنى زائدا على ذلك، وهو الذي عرض له عن طريق موقعه في الجملة، وهو معنى عارض محكوم بعوامل عارضة .

وأما انعدام الإعراب في الحروف فعلّتُه كَوْن الحرف ليس دالا على معنى في نفسه من الأصل، وليس صالحاً لأن يكون فاعلا او مفعولا او مضافا كما هو الحال في الأسماء .

وأما فرعية الإعراب في الفعل فعلتها أنه غير صالح بذاته لدلالات الإعراب العارضة من فاعلية ومفعولية ونحوها؛ ولذلك كانت المشابهة موضع تأمّل عند النحاة، وإليها يعزي النحاة حكم البناء والإعراب لِمَا خالف بابه من أقسام الكلم الثلاثة وشابه بابا آخر .

وإذا كان الكلم في العربية (اسما وفعلا وحرفا)، فإن المشابهة تُرْتَقَبُ منها على خمسة أوجه؛ وحاصل القسمة العقلية أن تكون تسعة، بضرب ثلاثة في ثلاثة، ولكن ثلاثة منها تمتنع؛ فيمتنع مشابهة الاسم للاسم، والفعل للفعل، والحرف للحرف؛ فتكون الستة المحتملة هي: مشابهة الفعل للاسم ومشابهته للحرف، ومشابهة الاسم للفعل ومشابهته للحرف، ومشابهة الحرف للفعل ومشابهته للاسم؛ ولمّا لم يكن من الحروف حرف يشبه الأسماء في دلالتها كانت جملة طرق المشابهة خمسة

أما شبه الفعل بالاسم فهو سبب إعرابه عند النحاة، ولذلك كان المضارع هو الفعل الوحيد المعرب؛ وذلك " لكثرة مشابهته اسم الفاعل" حيث يشابهه في الحركات والسكنات، ووقوعه صفة للنكرة وخبراً للمبتدأ"[1] .

بينما الماضي يُبْنَى، وليس له من الإعراب حظ لانتفاء تلك المشابهة فيه؛ لأن اسم الفاعل لا يعمل إذا كان بمعناه؛ فعمله مشروط

[1] - شرحان على سراح الأرواح في علم الصرف لشمس الدين أحمد المعروف بديكنقوز او دنقوز: ١/ ٢٥ .

بكونه بمعنى الحال أو الاستقبال، ولذلك لم يُعرب "بخلاف المضارع فإنه أعرب لأن يشبه "[1]، ومن ثَمّ بُنِي الأمر أيضا لانتفاء جانب المشابهة الموجودة في المضارع.

وقد يسأل سائل عن أثر الإعراب في الفعل المضارع؛ أيكون إعلامًا على معان عارضة كالفاعلية والمفعولية في الأسماء أم أنه مجرد استحسان للفظ لمشابهته الاسم ؟

ذهب بعض النحاة إلى أن الإعرابَ في الفعل يَفْرُق بين المعاني، ودليلهم " أنّ قولَك: لا تَأْكُلِ السمكَ وتَشْرَبِ اللبنَ إذا جزمت الثّاني كان له معنى فإذا نصبتَه أو رفعتَه كان له معنى آخر، وكذلك قولك: أريدُ أن أزورَك فيمنعني البوابُ؛ فالرفع يدلُّ على خلاف ما يدل عليه النصب، وكذلك: لا يَسَعُني شيءٌ ويعجزَ عنك، وكذلك: لِتضرب زيداً؛ إنْ جزمتَ كانَ أمراً، وإن نصبت كان علّة" [2].

وفي كلامهم هذا نظر لأن المعاني العارضة التي تطرأ على المضارع في الأصل مستفادة من السوابق التي تسبقه في الجملة لا من العلامة، وأن العلامة هي فقط قرينة على هذه المعاني، وليست موجِبة لها.

وأما شبه الفعل بالحرف فهو موجود أيضا في النحو في أفعال معدودة، منها ليس وعسى، فهي موضوعة لمعان تستخدم لها بعض الحروف، ولولا قبولها لعلامات الأفعال لقيل بحرفيتها، وهذه الأشباه لا أثر في تغير حكم الإعراب الذي كان واجبا لأصل بابها؛ إذ إنها أفعال ماضية مبنية، وحكم القسم الذي شابهته وهو الحرف البناء، ولذا فلا إشكال فيها ولا تغير .

---

[1] - المرجع السابق: ١/٢٥ .

[2] - اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري: ٢ / ٢١ .

وأما مشابهة بعض الأسماء للأفعال فموجودة أيضا، وإذا شابه الاسم الفعل منع من الصرف الذي هو خاص بالأسماء، فهو بذلك معرب، ومكتسب لما تكتسبه الأسماء من دلالات عارضة بالإعراب والتعليق دون ظهور للتنوين عليه، فالتنوين على ذلك تمكين للاسم في باب الاسمية، لكن منع الاسم منه لا يعني منع الإعراب، ولا يمنع من اكتساب المعاني العارضة التي يحققها الموقع الإعرابي .

. وأما مشابهة الاسم للحرف فهي سبب في تغير حكمه؛ فالاسم إذا شابه الحرف أخذ حكمه، وهو البناء وفارق الإعراب، وقد حدد النحاة جوانب شبه الاسم بالحرف؛ قال ابن مالك:

والاسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِـــي ... لِشَبَهٍ مِنَ الحُرُوفِ مُدْنِـــي

كالشَّبَهِ الوَضْعِيِّ فِي اسْمَيْ جِئْتَنَا ... والمَعْنَوِيِّ فِي مَتَى وفِي هُنَـا

وَكِنيابَةٍ عَنِ الفِعْلِ بِـــــلا ... تَأَثُّرٍ وكَافْتِقَارٍ أُصِّـــلا

وهنا سؤال: هل يكون فراق الاسم للإعراب متبوعًا بفراقه للدلالات العارضة المفهومة من الإعراب ؟

الإجابة: لا؛ فالأسماء المبنية تقع فاعلا ومفعولا ومضافًا، وتكتسب من السياق والتعليق مثل ما تكتسبه الأسماء المعربة من المعاني، ومن هنا يظهر إشكال من جانبين؛ الأول: أن يقال: إن هذا يعني أن الإعراب ليس دليلا على المعنى، وأن المعاني التي تكتسبها الأسماء من فاعلية ومفعولية ليس للإعراب فيها دور.

والثاني أن يقال: كيف يحكم النحاة على المضارع المعرب بأنه يأخذ الدلالات العارضة التي يكسبها له الإعراب، في حين أن الاسم المبني يأخذ هذه الدلالات دون أن يكون معربًا ؟

والحق انه ليس في المعايير تناقض يذكر؛ إذ إن الاسم الذي فارق العلامة الإعرابية لعارض وهو مشابهته للحروف لم يفارق الإعراب؛ بل إن له محلا من الإعراب، تشهد له به نظائره المُعْرَبَة التي لم تشبه الحروف، فهي إذا وقعت موقعه اكتسبت ما يكتسبه من الفاعلية أو المفعولية أو الإضافة، كل ما هنالك أنه فارق علامة الإعراب، ومن ثَمّ لم يحلّ البناء في الاسم دون بيان محله من الإعراب الذي يؤكده استقراء نظائره المعربة.

فإن قُدِح في ذلك بالمضارع، وقيل إن الأصل في باب الأفعال البناء، وإنه فارق الأصل للمشابهة؛ فلماذا اكتسب ما للأصل من معان ؟! قيل: إن المعاني العارضة التي تطرأ على المضارع في الأصل مستفادة من السوابق التي تسبقه في الجملة لا من العلامة، وأن العلامة قرينة على هذه المعاني وليست موجبة لها، بدليل تحقق هذه المعاني حين لا تظهر العلامات على المضارع في مثل إعراب الذي آخره ألف في حالتي الرفع والنصب؛ فهو مكتسب للمعاني دون ظهور لعلامة الرفع والنصب على آخره.

وإلى مثل هذا ذهب العكبري جاعلا الحركة التي تكون على المضارع آتية للتفرقة بين دلالات حرف العطف لا مفرقة بين معنى فعل وفعل؛ فقال: " اما إعْرَاب الْفِعْل فَلا يتَوَقَّف عَلَيْهِ فهم الْمَعْنى، بل الْمَعْنى يدْرك بالقرائن المحققة بِهِ، والإشكال يحصل فِيهِ بالحركة الَّتِي لا يقتضيها الْمَعْنى، لا بِعَدَمِ الْحَرَكَة، الا ترى أَن قَوْله: أُرِيد أَن ازورك فيمنعني البواب، لَو سكنت الْعين لفهم الْمَعْنى، وَإِنَّمَا يشكل إِذا نصبتها، وَقد جَاءَ الإشْكَال من جِهَة الْعَطف لا بِالنَّظر إِلَى نفس الْفِعْل، حيث لا فرق بَين قَوْلك: يضْرب زيد، فِي الضَّم والْفَتْح والْكَسْر والسكون، فَإِنَّهُ فِي كل حَال يدل على الْحَدث والزمان. وَكَذَلِكَ إِذا قلت: لم يضْرب، ولن تضرب، فَإِن الْفِعْل منفي، ضممت أَو فتحت أَو سكنت، وَكَذَلِكَ: لا يسعني شَيْء ويعجز عَنْك. إِذا فتحت اردْت الْجَواب، وَإِذا ضممت عطفت، وَلَو اهملته لفهمت الْمَعْنى، وَكَذَلِكَ: لا تَأْكُل السّمك وتشرب اللَّبن .

دلالة بعض الأسماء على الزمان وعلاقتها بالأصالة والعرض :

جاء في همع الهوامع في حديث عن دلالة بعض الكلمات على الزمان: " الْعِبْرَة بِأَصْل الْوَضع، فنحو مضرب الشول اسْم لأنهُ دَال على مُجَرّد الزّمَان وَكَذَا الصبوح للشّرْب في أول النّهَار لأَنَّهُ وَإِن افهم معنى مقترنا بِزَمَان لكنه غير معين وَكَذَا اسْم الْفَاعل وَالْمَفْعُول لأَنَّهُمَا وَإِن دلا على الزّمَان الْمعين فدلالتهما عَلَيْهِ عارضة وَإِنَّمَا وضعا لذات قَامَ بهَا الْفِعْل وَكَذَلِكَ أَسمَاء الأَفْعَال، وَنَحْو نعم وَبئسَ وَعَسَى أَفعَال لوضعها فِي الأَصْل للزمان"[1] .

فقول السيوطي: العبرة بأصل الوضع يُفْهَمُ منه أنه لما كانت الأفعال دالة على الزمان بهيئتها في الأصل لم يجز أن يُضَمّ إليها ما كان دالا على الزمان بجوهره، أو ما كان - بلفظ آخر – تسمية للزمان.

ومثل ذلك يقال عن أسماء الأفعال؛ فهي دالة على معانيها بالنيابة عن الفعل، وليس بأصل الوضع؛ إذ إن الدلالة الأولية لأسماء الأفعال كانت على الفعل نفسه لا معناه، فصه دالة على (اسكت) وبواسطته دل على السكوت المقترن بالاستقبال[2] .

ومثله أيضا يقال عن المصدر النائب عن الفعل في مثل قولنا (ضربًا زيدًا) فالدلالة بالنيابة وليست بأصالة الوضع.

ولكن قد يُعْتَرَض على ذلك بأن يقال: فلماذا كان حكم المصدر النائب عن الفعل الإعراب بينما حكم أسماء الأفعال البناء، وكلاهما نائب عن الفعل ؟ !

ويقال ردًا على هذا: " لأن نيابته عن الفعل عارضة في بعض التراكيب كما صرّحوا به بخلاف اسم الفعل، فإن نيابته عن الفعل متأصلة في

---

[1] - همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي: ١ /٢٦

[2] - شرح كتاب الحدود في النحو – للفاكهي: ٩٤

المرتجلات، ومُنَزَّلَة مَنْزِلة المتأصلة في المنقولات، وهذا هو السر في بناء اسم الفعل وإعراب المصدر النائب عن فعله، مع أن كلا منهما نائب عن الفعل "[1].

دلالة الأفعال على زمن غير زمنها وعلاقتها بالأصالة والعرض :

قسم البصريون الفعل إلى ماض؛ وهو ما دل على حدث قد مضى، ومضارع وهو ما دل على الحال أو الاستقبال، وأمر وهو الدال على طلب حدوث الفعل في المستقبل، وخالفهم الكوفيون في بعض هذا؛ إذ قسموا الفعل إلى ماض ومستقبل ودائم؛ جاعلين المستقبل متضمنا للفعلين المضارع والأمر، والدائم عندهم اسم الفاعل، واستقر الأمر بعد على ما كان عليه نحاة البصرة؛ فالفعل من حيث الزمان ماض ومضارع وأمر؛ لكن الماضي الذي نص النحاة على دلالته على حدث مضى قد يأتي مُفْهِمًا الاستقبال مثل الفعل (ترك) في قوله تعالى: "وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ فَلْيَتَّقُوا اللَّهَ وَلْيَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا"[2] .

كما أن المضارع الذي نصوا على أنه يفهم الحال أو الاستقبال قد يأتي مُفْهِمًا المضي؛ وذلك إذا جاء بعد (لم) أو (لمّا) النافيتين الجازمتين، فلماذا لا يقدح هذا في التقسيم الثلاثي للفعل من حيث الزمن ؟ !

وهنا لا بد أن يؤخذ في الاعتبار دور الدلالة الأصلية والعارضة، فالفعل الماضي دال على حدث مضى بنفسه، أي دلالة أصلية باعتبار أولية الوضع، وكذلك المضارع؛ دال على الحال أو الاستقبال باعتبار أولية الوضع أيضا، أما ما يطرأ على كل منهما من تغير في الدلالة الأصلية على الزمن فهذا قد دفع به السياق والسوابق أو اللواحق، ولا يكون مفهوما من الفعل منفردا عن سياقه، بمعنى أن المضارع خارج السياق لا يفهم منه إلا

---

[1] - شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو لخالد الأزهري: ١/ ٤٥

[2] - سورة النساء: ٤/ ٩

الحال أو الاستقبال، والماضي خارج السياق لا يفهم منه إلا المضي، فهذه دلالتهما الأصلية، أما ما يعرض لهما غير ذلك فهو عارض يزول بزوال المسبب العارض وهو الموقع من التركيب النحوي.

ولما كان النحاة في تقسيمهم للفعل من حيث الزمن مهتمين بتصنيف كل ما صح أن يسمى فعلا في العربية باعتبار زمنه، وكان الزمان مفهوما من الفعل حتى في حال انفراده عن التركيب أو التعليق بكلم أخرى كان ما أُخِذ في اعتبار النحاة هو دلالة الفعل منفردا دون نظر إلى ما يكسبه السياق للفعل من دلالات أخرى، قد تخالف الدلالة الأصلية له على الزمان، فكان تقسيمهم مستندا إلى الدلالة الأصلية، وقد شفعوا ذلك بذكرهم للدلالات العارضة للفعل داخل الأبواب التي تناولت مسببات هذه الدلالة ودوافعها. فذكروا في باب جزم المضارع أن (لم ولما) تقلبان زمن المضارع إلى الماضي، وذكروا في باب لو أن لها أحوالا منها ما يجعل الماضي التالي لها مُفْهِمًا للاستقبال لا المضي، فكان تقسيمهم للفعل باعتبار أولية الوضع لأنهم يقسمون الفعل من حيث كونه فعلا مفردا – أي بعيدا عن التعليق والتركيب اللغوي – وكان ذكرهم للدلالة العارضة الطارئة على الأصل في الموضع الذي يذكرون فيه هذا المسبِّب الطارئ الذي يُكْسِب الفعل هذه الدلالة الجديدة المغايرة لدلالته الأصلية.

الاختلاف في ترتيب المعارف وفقا لاختلافهم في الأصالة والعرض :

اختلف النحاة في أعرف المعارف " والخلاف في غير اسم الله تعالى فهو أعرف المعارف إجماعًا "[1]؛ فقال قوم: إن الضمير أعرف المعارف، وحجتهم أنك " لا تُضْمِر الاسم إلا بعد تقدُّم ذكره، ومعرفة

[1] - حاشية الصبان على شرح الأشموني - أبو العرفان محمد بن علي الصبان - دار الكتب العلمية - بيروت-لبنان - الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ =١٩٩٧م: ١/ ١٥٩

المخاطب على من يعود، ومَن يُعْنَى، أو تفسيرٍ يقوم مقامَ الذكر، ولذلك استغنى عن الوصف" [1]

ونقل قوم عن ابن السراج أن المبهم (اسم الإشارة) أعرف المعارف، وقالوا: إن حجته أنّ اسم الإشارة يتعرف بالعين، والقلب، وغيرُه يتعرّف بالقلب لا غير[2]، ونصه في الأصول على القول بأن المضمر أعرفها [3] .

" وَقيل الْعلم أعرفهَا وَعَلِيه الصَّيْمَرِيّ وعزي للكوفيين وَنسب لسيبويه وَاخْتَارَهُ أَبُو حَيَّان قَالَ لِأَنَّهُ جزئي وضعا واستعمالا، وَبَاقِي المعارف كليات وضعا جزئيات استِعْمَالا " [4].

وعلل بعض من ذهبوا إلى كون المضمر أعرف من العلم قولهم بأن المضمر لا اشتراك فيه "لتعيُّنه بما يعود إليه، ولذلك لا يوصَف ولا يوصَف به، وليس كذلك العَلَمُ، فإنّه يقع فيه الاشتراكُ، ويُميّز بالصفة"[5].

ورد أصحاب الراي الآخر بأن العَلَمَ في أول وضعه لا يكون له مشارك "، وإنما تقع الشركة عارضة فلا أثر لها [6]".

فالأصل والاعتداد عند من جعل العلم أعرف المعارف هو أصالة الوضع، إذ لا يكون للعلم في أول وضعه مشارك يقلل من درجة تعريفه،

---

[1] - شرح المفصل لابن يعيش: ٢ / ٢٤٧

[2] - ينظر اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري: ١/ ٤٩٤، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢ / ٢٤٧، ٣ / ٣٥٠، وهمع الهوامع للسيوطي: ١ / ٢٢١، واللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ: ١/ ١٢٤، والإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري: ٢ / ٥٨١

[3] - الأصول في النحو لابن السراج: ٢ / ٣١٣

[4] - همع الهوامع للسيوطي: ١/ ٢٢٠

[5] - شرح المفصل لابن يعيش: ٣/ ٣٤٩

[6] - أسرار العربية للأنباري: ٣٠٢ .

وأما ما يقع من اشتراك في الاسم بين من يسمون به فهو اشتراك عارض لا يعتد به عندهم في التقعيد.

والمعيار يختلف عند من قال بأن الضمير أعرف منه إذ لا اشتراك فيه، وذلك لأنه متعين بما يعود إليه، فلا اشتراك فيه أصلا ولا عرضا؛ ولذا كان هذا رأي أكثر النحويين، وقد ردوا على من قدح فيه بأن ما يعود عليه الضمير قد يكون نكرة، وأن الضمير قد يأتي بعد (رُبَّ) وهي خاصة بالدخول على النكرات فقالوا: " وأمّا قولهم: إنّه قد يعود إلى نكرة، فيكون نكرة، فنقول: لا نُسلّم أنّه يكون نكرةً؛ لأنّا نعلم قَطعًا مَن عُني بالضمير؛ وأمّا دخولُ "رُبَّ" عليه في "رُبَّهُ"، فهو شاذّ مع أنّه يُفسّر بما بعده، فصار بمنزلة النكرة المتقدّمة"[1] .

وبذلك جعل الجمهور ما يشوبه الاشتراك (العَلَم) - وإن كان عارضًا - أقل درجة في التعريف من النظير المقارَن (الضمير)؛ إذ لا يشوبه اشتراك عارض أو أصلي.

وبناء عليه فإن تحديدهم هذا كان في البداية على أساس تدبر دلالة أصل الوضع لا الدلالة العارضة، وذلك لأنهم يحكمون على الكلمات التي تسمى ضمائر وتلك التي تسمى أعلاما وهي بعيدة عن التراكيب؛ فيتدبرون دلالة الوضع الأول فلما أفضت بهم إلى تساوي النظيرين في الحكم بعدم وقوع الاشتراك كان الملجأ إلى تدبر الدلالة العارضة التي تطرأ للنظيرين، ورصد إمكانية وقوع الاشتراك فيها؛ فلما كان الاشتراك يقع عرضا في العلم دون الضمير كان ما يقع فيه الاشتراك – وإن كان عارضا – أقل درجة في التعريف مما لا يقع فيه الاشتراك أصالة أو عرضا.

[1] - شرح المفصل لابن يعيش: ٣/٣٥٠

أسباب المنع من الصرف وعلاقته بالدلالة الأصلية والعارضة :

الصرف أو التنوين دليل تَمَكُّنِ الكلمة في باب الاسمية، والمؤلفات النحوية على تعددها وتنوعها واختلاف طبيعة التناول فيها تتفق على تقسيم ما يمنع من الصرف إلى ما يمنع لعلة واحدة تقوم مقام علتين؛ لأنها تتجه إلى جانب اللفظ وجانب المعنى فتقوم بذلك مقام علتين، وإلى ما يمنع من الصرف لاجتماع علتين فيه؛ علة لفظية وأخرى معنوية.

أما القسم الأول فيندرج تحته صيغ منتهى الجموع؛ وهي جموع التكسير التي على صيغة مفاعل أو مفاعيل مثل منابر ومحاريب، "فإن الجمع متى كان بهذه الصفة كان فيه فرعية اللفظ بخروجه عن صيغ الآحاد العربية وفرعية المعنى بالدلالة على الجمعية فاستحق منع الصرف"[1]، ويدخل تحته أيضا الاسم الذي فيه ألف التأنيث المقصورة أو الممدودة؛ ذلك أن كونه مؤنثًا علة ترجع إلى المعنى، وكون التأنيث لازمًا - لأن الأصل فيه أن يكون منفكًا - علة أخرى ترجع إلى اللفظ فاستحق المنع مثل سابقه.

وأما الذي فيه علتان؛ علة معنوية وأخرى لفظية فيمكن تقسيمه باعتبار العلة المعنوية إلى قسمين؛ ما يمتنع من الصرف لعلتين إحداهما العلمية، وما يمتنع من الصرف لعلتين إحداهما الوصفية.

ولسنا هنا بصدد الحديث والتفصيل لقواعد الممنوع من الصرف، وإنما نود أن ننفذ من هذا إلى الأمر الذي يمس موضوعنا الرئيس؛ ذلك أن العلمية والوصفية علتان معنويتان، وأن بعض الكلمات العربية قد تستخدم للعلمية تارة وللوصفية تارة أخرى؛ فبعض الأعلام مثلا يحمل داخل لفظه دلالة على وصف، كما أنه ليس في الواقع اللغوي ما يمنع من استخدام الأوصاف أعلاما على أشخاص أو أماكن أو غير ذلك، وإن وجود

[1] - شرح الأشموني: ٣ / ١٤٥

علل لفظية تحقق المنع من الصرف إذا اجتمعت مع الوصف دون غيره من الأسماء والعكس ليشي بتشابك يصعب الفصل فيه، ومن ثم التقعيد له.

لقد كان النحاة يدركون ذلك جيدا، فهم إذ ينصون – مثلا - على أن الوصف الذي على وزن (أَفْعَل) يمنع من التنوين يدركون تماما أن هناك ما فيه معنى الوصف وقد أتى على وزن أَفْعَل، وهو مع ذلك يأتي منونا مصروفا، وذلك مثل (أربع) إذا أتى وصفا، وعلى وجه آخر هناك من المشترك اللفظي أيضا ما يأتي للدلالة على اسم وعلى وصف؛ مثل كلمة (أدهم) التي تأتي وصفا للون، وتأتي اسما للقيد.

وأربع وأدهم من حيث تصنيفهما باعتبار التقسيم الثلاثي للكلمة العربية اسمان، وهما على وزن أَفْعَل، ولكن الأولى تصرف والثانية تمنع من الصرف.

لم يكن الحكم بصرف (أربع) ومنع (أدهم) حكما مجردا من ذكر السبب عندهم، وإنما نفذ النحاة من ورائه إلى استقراء كامل لما كان يراه المتكلم العربي ويحسه تجاه الكلمة المفردة؛ ألا وهو اعتبار الأصالة والعرض في دلالة الكلمة المفردة؛ فكلمة (أربع) على وزن أَفْعَل، وهي – رغم ذلك – مصروفة لأنها لم توضع من أول الأمر للدلالة على الوصف، وإنما كانت في الأصل للدلالة على اسم عدد، ثم استُخْدِمَت في بعض التراكيب العربية مؤدِّيَةً معنى الوصف بهذا العدد ،ومثلها كلمة (أرنب) إذا قلنا: مررت برجل أرنب بمعنى ذليل[1]، فالأصل فيها الاسمية، وبذلك لا يكون فيها إلا علة واحدة فقط وهي لفظية، وهي وزن أَفْعَل، والعلة اللفظية لا تكفي للمنع من الصرف، وعلى العكس منها تأتي كلمة (أدهم) فأول استخدامها كان للوصف، ثم استخدمت بعد ذلك لتكون اسما للقيد، فكان الاعتداد بالاستخدام الأصلي لها، وهو الوصفية؛ فمُنِعَتْ من الصرف في جميع السياقات حتى إذا أتت اسما لقيد.

[1] - ينظر مثلا شرح شذور الذهب للجوجري: ٢/ ٨٤٣

وعلى ذلك فالمنع من الصرف يكون بالاعتداد بالدلالة الأصلية دون الدلالة العارضة، ولكن ما تجدر الإشارة إليه هنا أمران؛ الأول: أن هناك امتدادا لموضع إدراك الأصالة والعرض والحكم بأحدهما دون الآخر؛ ذلك أن الحكم على الكلمة بأصالة الوصفية أو أصالة الاسمية فيها يستدعي وجود دراية كاملة بالاستخدام الأول للكلمات التي فيها اشتراك لفظي يمثل الوصف فيه واحدا من جملة الدلالات المشتركة؛ إذ يتعسر على المرء حينذاك تحديد ما إذا كانت الوصفية هي المقصودة أولاً أم غيرها.

الأمر الثاني: أن بعض المفردات العربية قد استخدمت بالدلالتين معًا؛ الاسمية والوصفية في بيئات عربية متجاورة مما يجعل الحكم بأصالة واحدة من الدلالتين أمرا صعبا، ولقد كان سبيل النحاة في محاكاة هذا التجاور اللغوي الدلالي هو الحكم بجواز الأمرين الصرف والمنع في مثل هذه الكلمات؛ لوجود احتمال للدلالتين؛ فيكون الصرف على نية الاسم والمنع على نية الوصف، قال سيبويه: " هذا باب ما كان من أفعل صفة في بعض اللغات واسما في أكثر الكلام وذلك: أجدلٌ وأخيلٌ وأفعى. فأجود ذلك أن يكون هذا النحو اسماً، وقد جعله بعضهم صفة؛ وذلك لأن الجدل شدّة الخلق، فصار أجدل عندهم بمنزلة شديدٍ وأما أخيلٌ فجعلوه أفعل من الخيلان للونه، وهو طائر أخضر، وعلى جناحه لمعة سوداء مخالفة للونه، وعلى هذا المثال جاء أفعى، كأنّه صار عندهم صفة وإن لم يكن له فعلٌ ولا مصدر"[1].

لقد وضع النحاة أيديهم على أثر الدلالة الأصلية في نطق الكلمة الفصيح منونة تنوين تمكين أو غير منونة، فالكلمات الدالة على الوصف ليست عندهم على حد سواء؛ بل على رتبتين في تلك الوصفية؛ إذ قد تكون دلالتها على الوصف أصلية وضعت لها الكلمة من البداية لتكون دالة عليها، وقد تكون عارضة بدافع من التطور اللغوي للكلمة المفردة،

[1] - كتاب سيبويه: ٣/٢٠٠، ٢٠١

فتركت بذلك بابها الرئيس ودلت على الوصف دلالة عارضة لكنها ذات طبيعة خاصة؛ إذ تكمن خصوصيتها في أنها لا تزول بزوال عارض، وإنما يدرك جانب العرض فيها من كونها تطورا للأصل الدلالي الأول.

فإن تعذر القول بأصالة وعرض في دلالة صيغة (أَفْعَل) على الوصفية أو الاسمية جاز اعتبار أي واحدة من الاثنين أصلية والأخرى عارضة؛ مع أخذ الحكم النحوي في الاعتبار؛ فإن قلنا: إن الأصل فيها الوصف منعنا من الصرف وإن قلنا: إن الوصف عارض والأصل الدلالة على الاسم صرفنا ونوّنّا؛ وإنما يتعذر الحكم بتحديد الدلالة الأصلية منهما حين نجد الفصحاء من أهل الاحتجاج اللغوي المختلفين في اللهجات والبيئات - مع فصاحتها- يختلفون في تداول هذه الكلمة بين الوصفية والاسمية كما كان حال العرب مع (أجدل وأخيل وأفعى) وما شابهها من كلمات استخدمها أكثر العرب أسماء واستخدمها بعضهم أوصافا؛ فحكم فيها بجواز صرفها محاكاة لمن عدها اسما، وجواز منعها من الصرف سيرا مع من استخدمها وصفا.

ثالثا: أثر الأصالة والعرض في التقعيد النحوي على مستوى الجملة :

تقدم القول بأن دلالة الوضع الأول للكلمة وهي مفردة دلالة أصلية، ومع ذلك فإن الفائدة من الكلام تأتي من دلالة الكلمة في السياق لا دلالتها المفردة، وإنما كان القول بالأصالة للإفراد لأنه كان أوّلا، وأن الكلمة إذا زالت عنها العوامل وفارقت التعليق والنظم رجعت إلى الإفراد فاعتُبِر أصلا لها، وليس القول بالأصالة حين الإفراد فضلا، أو القول بعَرَض التعليق عيبًا، وإنما فقط باعتبار ما كان وجوده أوّلا أصلا، وما هو حادث عليه فرعًا .

ومن الواضح أن الدلالات المستفادة عند تعليق الكلم بعضها ببعض يتعانق منها ما يكون مقصودا من المتكلم مع دلالات أخرى مصاحبة، تفهم من طريقة التعانق، وتدرك باستقراء قرائن الحال أو المقال .

وإذا اصطلحنا على تسمية الدلالة المقصودة من المتكلم أوّلا دلالة أصلية، وأن الدلالات المصاحبة لها دلالات عارضة أمكننا القول بأن هذه الدلالات المصاحبة (العارضة) كانت محل اهتمام النحاة في أبواب كثيرة من النحو العربي، وقد أثّرَ فيها تَدَبُّر القصد والنِّيّة تأثيرا جذريا في صوغ القواعد وفي التبويب والتصنيف النحوي، وسنكتفي لإيضاح الفكرة بثلاثة أمثلة منها، وهي :

- الفصل بين عطف البيان والبدل المطابق مع كون الدلالة بينهما متقاربة.
- فصل النعت المؤكِّد عن باب التوكيد وضمه إلى باب النعت.
- الفصل بين الحال والصفة والخبر مع كون كل واحد منها يفيد إثبات حكم لمحكوم عليه .

فصل عطف البيان عن البدل المطابق :

ذهب قوم من المحدثين إلى أنه لا فرق بين عطف البيان والبدل المطابق، واعترضوا مسلك النحاة بجعلهما في بابين مختلفين، ورأوا أن التفرقة بين البابين بُنِيَتْ على أساس غير سليم[1]، وهو ما قال به رضي الدين الأستراباذي صراحة في شرحه لكافية ابن الحاجب، يقول: "وأنا إلى الآن لم يظهر لي فرق جليٌّ بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان، بل لا أرى عطف البيان إلا البدل، كما هو ظاهر كلام سيبويه، فإنه لم يذكر عطف البيان، بل قال: أما بدل المعرفة من النكرة فنحو: مررت برجل عبد الله، كأنه قيل: بمن مررت ؟ أو ظن أنه يقال له ذلك، فأبدل مكانه ما هو أعرف منه "[2].

والذي جاء عن سيبويه قوله: " وتقول: يا زيدُ زيدُ الطويل، وهو قول أبي عمرو، وزعم يونس أن رؤبة كان يقول يا زيدُ زيدا الطويلَ،

[1] - ينظر مثلا النحو الوافي لعباس حسن: ٣ / ٥٢٩ .

[2] - شرح كافية ابن الحاجب لرضي الدين الأستراباذي: ٣٩٧/٢، وينظر كتاب سيبويه: ١٤ /٢

فأما قول أبي عمرو فعلى قولك: يا زيدُ الطويلُ، وتفسيره كتفسيره.
وقال رؤبة :

إنّي وأسطارٍ سُطِرنَ سَطْرَا ... لَقائلٌ يا نصرُ نَصْراً نَصْرَا

وأما قول رؤبة فعلى أنه جعل نصرا عطفَ البيان ونصبَه، كأنه على قوله يا زيدُ زيدا، وأما قول أبي عمرو فكأنه استأنف النداء، وتفسير يا زيدُ زيدُ الطويلُ كتفسير يا زيدُ الطويلُ" [1] .

وأما رضي الدين فهو يُقِرُّ بنقيض ما أقره في الكتاب نفْسه في موضع متقدم فقد ذكر في باب المنادى أن سيبويه يرى في قول رؤبة أنه منصوب على عطف البيان، وأن أبا علي والزمخشري يرويان الثاني بالرفع على أنه بدل [2] .

وعلى أي حال فإن قول رضي الدين بأن سيبويه لم يكن يذكر عطف البيان مردود بما أورده هو نفسه في باب المنادى من أن سيبويه كان يعرب (نصرا) في بيت رؤبة عطف بيان، وبما جاء في كتاب سيبويه مخالفا لما ذكره الرضي في باب البدل.

لكن ما يستحق البحث هنا هو سبب فصلهم بين البابين، وعدم دمجهم لعطف البيان ضمن البدل المطابق، وقد ذكر النحاة بين عطف البيان والبدل فروقا وهي :

- أن عطف البيان لا يكوْن ضميرا ولا تابعا للضمير .
- أنه لا يخالف متبوعه في التعريف والتنكير بخلاف البدل .
- أنه لا يكون جملة .
- ولا تابعا لجملة .
- أنه لا يكون فعلاً تابعا لفعل .

[1] - كتاب سيبويه: ٢/١٨٥، ١٨٦.

[2] - ينظر شرح كافية ابن الحاجب: ١/٣٢٩، ٣٣٠

- انه ليس في نية إحلاله محل الأول، ولذا يمتنع البدل ويتعين البيان في نحو: يا زيد الحارث، ويا سعيد كرز .
- انه ليس في التقدير من جملة أخرى .
- انه لا يكون بلفظ الأول، بخلاف البدل؛ فإنه يجوز فيه ذلك [1] .

والواضح من هذه الفروق أن ما يغلب عليها هو تدبر الواقع اللفظي وتغليبه على المطلب المعنوي لكل واحد من البابين، ولعل هذا الأمر هو ما حمل بعض الباحثين على القول بالتكلّف في هذه الفروق، وظنها مبنية فقط على ما سبق به لسان النحاة من أن البدل يكون على نية تكرار العامل، وأن عطف البيان لا يكون على هذه النية.

لكن النظرة المتأنية الفاحصة لصنيع النحاة تفضي إلى أنّ أخذ الدلالة الأصلية في الاعتبار هو الدافع الحقيقي وراء فصل عطف البيان عن البدل، وأن الفروق اللفظية التي نص عليها النحاة كانت بغرض التوصل إلى إدراك الدلالة المرادة عن طريق القرائن اللفظية؛ ذلك أن المخاطب أو المتلقي يكون في حال عطف البيان والبدل كليهما أمام اسمين يطلقان على ما صدق أو مسمى واحد؛ فيتولد احتمالان دلاليان عند المتلقي: أولهما: أن المتكلم بعد أن ذكر الاسم الأول رأى أنه غير محدد ولا معروف عند المتلقي بالدرجة الكافية، فعمد إلى الاسم الثاني، وهو يرى أن الثاني فيه معنى الأول وزيادة، فتكون الدلالة الأصلية التي يريدها المتكلم بذلك هي الاسم الثاني، والأول مفهوما منه ضمنا؛ وهذا هو موضع البدل.

وأما ثانيهما فهو أن المتكلم ذكر الاسم الأول فأقرّه، ثم دار بخلده أنه قد يقع فيه اشتراك يجعل مسماه أو ما صدقه غير واضح بالدرجة الكافية عند المتلقي أو المخاطب، فأراد إخراجه من دائرة الاشتراك هذه فذكر الاسم الثاني ليزيد به الأول بيانا، وهذه الحالة الثانية تختلف عن الأولى؛ إذ إن الاسم الثاني في الثانية لا يغني عن الأول، لأنه ليس فيه كل

[1] - ينظر شرح الأشموني: ٢ / ٣٥٩.

معناه، ولكن البيان يتحقق به وهو بجانب الاسم الأول، كما يتحقق البيان للموصوف بالصفة، وهذه الحالة موضع عطف البيان.

وبناء عليه فإنه إذا كانت الدلالة الأصلية المرتجاة هي دلالة الاسم الأول، وكان الغرض من الثاني بيانه فقط، لأنه لا يوجد فيه كل معنى الأول كان الثاني منهما عطف البيان.

أما إذا كانت النية على أن الثاني فيه كل معنى الأول وزيادة، وكانت دلالته هي المقصد الرئيس للمتكلم، كان التابع منهما بدلا، ومن هنا جاء قول النحاة: " إن البدل على نية تكرار العامل، إذ كان معناه هو المنوط بالفائدة، وما الاسم الأول إلا توطئة له ببعض مراده؛ ولذا كان على نية مباشرة العامل له هو لأن حقه أن يوضع موضع الاسم الأول.

أما في حال عطف البيان فالقصد مزيد من التحديد فقط، كمثل ذلك التحديد الذي يحدث للصفة بالموصوف، ولذا لم يكن على نية تكرار العامل؛ كما لم يكن النعت على نية تكرار العامل ،وكان العامل في المتبوع والتابع واحدا.

وقد أشار النحاة المتقدمون إلى ذلك؛ قال صاحب الأصول: "والفرق بين عطف البيان والبدل أن عطف البيان تقديره النعت التابع للاسم الأول، والبدل تقديره أن يوضع موضع الأول ، وتقول في النداء إذا أردت عطف البيان: يا أخانا زيدًا، فتنصب وتنون؛ لأنه غير منادى، فإن أردت البدل قلت: يا أخانا زيدُ"[1] .

لقد كانت الدلالة الأصلية المرادة أولا من المتكلم هي الدافع لفصل البابين لاختلافها في الحالين، ولم تكن الفروق اللفظية التي ذكرها النحاة إلا تيسيرا على المتعلمين لتمكينهم من معرفة المواضع التي تكون النية فيها على البدل وتلك التي تكون النية فيها على البيان

[1] - الأصول في النحو لابن السراج: ٢/ ٤٦ .

وتمكينهم من معرفة ذلك عن طريق اللفظ إذ هو أيسر سبيلا، هذا إلى جانب نَصِّهم على الفرق الدلالي والمطلب المعنوي في الحالين واختلافه اختلافا جذريا، مما جعلهم يحكمون بصحة الزواج حال البدل وبطلانه حال البيان؛ لأن النية تكون على البدل ولا تكون على البيان، جاء في شرح المفصل قوله: " ومن الفصل بين البدل وعطف البيان أن المقصود بالحديث في عطف البيان هو الأوّلُ، والثاني بيانٌ كالنعت المستغنى عنه، والمقصودُ بالحديث في البدل هو الثاني؛ لأنّ البدل والمبدل منه اسمان بإزاء مسمًّى مترادفان عليه، والثاني منهما أشهر عند المخاطب، فوقع الاعتمادُ عليه، وصار الأوّلُ كالتّوْطِئَة والبِساط لذكرِ الثاني، وعلى هذا لو قلت: "زوّجتُك بِنْتِي فاطمةَ"، وكانت عائشةَ، فإن أردتَ عطفَ البيان، صحّ النكاحُ؛ لأن الغَلَط وقع في البيان، وهو الثاني، وإن أردت البدلَ لم يصح النكاحُ؛ لأنّ الغلط وقع فيما هو معتمَدُ الحديث، وهو الثاني فاعرفه"[1] .

وقد يمتنع اعتبار واحد من الاثنين لعلة لفظية كما ذكر النحاة؛ فالبدل عندهم على نية وضعه موضع المبدل منه، فإن لم يجز وضعه لعلة تعين اعتباره عطف بيان لا بدلا، وذلك كما في قول الشاعر:

أَنَا ابْنُ التّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ ... عَلَيه الطَّيرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعا

إذ لا يجوز أن يكون (بشر) بدلا؛ "لأن البدل في تقدير إعادة العامل، و"التارك" لا يصح أن يضاف إليه، إذ لا تضاف الصفة المقترنة بالألف واللام إلى عار منهما".

واعتبار علة الدلالة الأصلية في البيت يفضي بنا إلى النتيجة نفسها؛ فبشر يمتنع أن يكون بدلا، إذ المقصود إقرار كلمة البكري، فهو المنسوب إلى بكر بن وائل، وقصد الشاعر هنا الفخر بصنيع أبيه الذي كان من البكريين أنفسهم، ولم يكن بقبيلة قليلة الشأن، ثم يزيده بيانا

[1] - شرح المفصل لابن يعيش: ٢/٢٧٥

بالتابع بشر ليميزه من بين جملة البكريين بأنه بشر زوج الخرنق أخت طرفة بن العبد الذي قُتِل يوم الكُلاب .

وهذه المعاني لا تؤدّى بِنيّة البدل؛ إذ هو على نِيّة وضعه مكان المبدل منه فلا يوضع (البكري) في بؤرة الدلالة كما هو في البيان، وإنما يكون مجرد توطئة لذكر (بشر)، مما يتنافى مع إفادة الظفر بالبكريين، والفخر الكامل الذي أراده الشاعر .

وعلى الجانب الآخر نجد الشواهد التي منعوا فيها أن يكون الثاني عطف بيان وأوجبوا فيها البدل تتكأ على هذا الأصل الدلالي، فقولهم: (قرأ قالون عيسى) يتعين فيه اعتبار (عيسى) بدلا لا عطف بيان، والمعيار هو العلة نفسها؛ إذ الدلالة الأصلية المرادة هنا جعل الأول مجرد توطئة للثاني، ولا يجوز اعتبار الثاني بيانا للأول؛ وذلك لأن الأول أشهر منه، ولا يصح أن يبين الأشهر بالأقل شهرة، ولا يبين الأخص بالأعم؛ ولأجل هذا امتنع كون التابع عطف بيان.

فالدلالة الأصلية هي بيت القصيد، وهي سبب فصل عطف البيان عن البدل رغم تقاربهما، ولم تكن الفروق اللفظية التي ذكرها النحاة بين البابين إلا تيسيرا للمتعلمين لاستقراء الدلالة الأصلية التي أراد المتكلم الفصيح أن يرسلها لسامعيه ومخاطبيه، واختلافها في حال نيته للبدل عن حال نية عطف البيان .

فصل النعت المؤكِّد عن باب التوكيد :

جعل بعض المعربين كلمة (واحدة) في قوله تعالى: فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ"[1]، وكلمة اثنين في قوله تعالى: " وَقَالَ اللَّهُ لا

[1] - الحاقة: ١٣/٦٩ .

تَتَّخذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ"[1] توكيدا، قال مكي بن أبي طالب: " قَوْله {إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ} اثْنَيْنِ تَأْكِيد بِمَنْزِلَة وَاحِد فِي قَوْله تَعَالَى إِنَّمَا الله إله وَاحِد"[2].

ولقد جعلها مكي بن أبي طالب القيسي توكيدا وجعلها بمنزلة (واحد) في قوله تعالى (إله واحد) مع أنه ذكر في الكتاب نفسه أن (واحد) في الآية الكريمة التي ذكرها تعرب نعتا أو توكيدا؛ فقال: " قَوْله: إِنَّمَا الله إِلَه وَاحد .. مَا كافه لأَن عَن الْعَمَل، وَالله مُبْتَدأ، وإله خَبره، وَوَاحِد نعت تَقْدِيره: إِنَّمَا الله مُنْفَرد فِي إلاهيته وَقيل وَاحِد تَأْكِيد"[3].

وذكر العكبري في التبيان قولا مثل هذا حين أعرب (واحدة) في آية الحاقة توكيدا قائلا: " لأن النفخة لا تكون إلا واحدة "[4]، والنحاة على أن واحدة وشبيهاتها نعوت جاءت للتوكيد[5].

وفي موقف القيسي والعكبري ما يشي بتردد في ضم هذه الكلمات وشبيهاتها إلى باب من بابي النعت أو التوكيد، وقد كانت علة قولهما بأنهما توكيد أن التوكيد لا يضيف جديدا إلى المؤكد، ولذا قال العكبري: إن النفخة لا تكون إلا واحدة، معللا إعرابه لها توكيدا.

فالدلالة إذًا متكأ لتعليل القيسي والعكبري لما ذهبا إليه فقد رأى كل منهما أن (واحدة) و(اثنين) في مثل هذه المواضع لا تضيف شيئا جديدا لم يكن مفهوما من المتبوع نفسه، وذلك الأمر أو الرأي فيه نظر، قال ابن الأثير في المثل السائر: " فإن النفخ في الصور الذي تقوم به الأموات من القبور مهول عظيم، دل على القدرة الباهرة، وكذلك حمل

---

[1] - النحل: ١٦/ ٥١ .

[2] - مشكل إعراب القرآن لمكي بن ابي طالب: ١/٤٢٠ .

[3] - السابق: ١/ ٢١٤

[4] - التبيان في إعراب القرآن للعكبري: ٢/٢٦٧

[5] - ينظر مثلا الكافية في علم النحو لابن الحاجب: ١/٢٩، وشرح تسهيل الفوائد لابن مالك: ٣/٣٢٥، والمقتضب للمبرد: ٣/١٠٤ وشرح قطر الندى لابن هشام: ٢٨٤ وإعراب القرآن لأبي جعفر النّحّاس: ١/١٠٦، واوضح المسالك: ٣/ ٢٧٢ .

الأرض والجبال؛ فلما كانا بهذه الصفة قيل فيهما: نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ، ودَكَّةً وَاحِدَةً، أي: أن هذا الأمر المهول العظيم سهل يسير على الله تعالى يفعل ويمضي الأمر فيه بنفخة واحدة ودكة واحدة، ولا يحتاج فيه إلى طول مدة، ولا كلفة ولا مشقة؛ فجيء بذكر الواحدة لتأكيد الإعلام بأن ذلك هين سهل على عظمه .

ولا يخفى أن كلمة واحدة في قوله تعالى نفخة واحدة قد أفادت دلالة لا تُدْرَك دونها؛ ذلك أن النفخ في الصور يكون مرتين كما جاء في قوله تعالى: "وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الأَرْضِ إِلا مَنْ شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَى فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنْظُرُونَ"[1]، وبناء عليه فإنه لو لم يأت الوصف بواحدة لجاز فهم الأمر على احتمال كون هذه النفخة هي النفخ في الصور بمرّتَيْه، وأنها حُمِلَتْ على المجاز، لإمكان توقّع فهم إثبات جنس النفخة دون عددها، فلما وُصِفَتْ بواحدة امتنع هذا الاحتمال لامتناع توقّع العطف، إذ لا يجوز أن يقال نفخة واحدة ثم نفخة؛ إذ إن آخر الكلام وهو العطف لا يلتقي مع الوصف بـواحدة لما في العطف من إشراك وفي الوصف من إفراد.

والدليل على ذلك أن وصف النفخة بقوله واحدة قد أثار جدل المفسرين لما فهموه من قصد إفراد النفخة لا بيان جنسها فقط؛ فقَالَ " ابْنُ عَبَّاسٍ: وَهِيَ النَّفْخَةُ الأُولَى الَّتِي يَحْصُلُ عَنْهَا خَرَابُ الْعَالَمِ، وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ قَوْلُهُ: وَحُمِلَتِ الأَرْضُ وَالْجِبَالُ وَقَالَ ابْنُ الْمُسَيَّبِ وَمُقَاتِلٌ: هِيَ النَّفْخَةُ الآخِرَةُ"[2].

وأورد الفيروزآبادي عن ابن عباس أيضا أنه قال: نفخة واحدة "لا تثنى وهي نفخة البعث"[3] .

---

[1] - الزمر: ٣٩/٦٨

[2] -البحر المحيط في التفسير لأبي حيان الأندلسي: ١٠/٢٥٧ .

[3] - تنوير المقباس من تفسير ابن عباس: ١/٤٨٣ .

فليس الإتباع بواحدة أو اثنين إذًا منعدم الدلالة كما رأى بعض المعربين، بل له فائدة دلالية لا تَتَأَتّى دونه؛ فالاسم الذي قبله دالٌ على الجنسية والعدد، والوصف إنما جاء مؤكدا لجزء معناه وهو العدد، ولولا ذلك لجاز احتمال كون المقصود مما قبله إثبات الجنس فقط، قال الزمخشري: " الاسم الحامل لمعنى الإفراد والتثنية دال على شيئين: على الجنسية والعدد المخصوص، فإذا أريدت الدلالة على أنّ المعنىّ به منهما، والذي يساق إليه الحديث هو العدد شُفِع بما يؤكده، فدل به على القصد إليه والعناية به، ألا ترى أنك لو قلت: إنما هو إله، ولم تؤكده بواحد: لم يحسن، وخيل أنك تثبت الإلهية لا الوحدانية"[1].

لكن التسليم بأنها كلمات دالة في السياق على فائدة لا تحسن دونها ليس كافيا ليقوم تعليلا لوضعها تحت باب النعت، إذ قد يقال لماذا لم توضع تحت باب التوكيد ؟!

والتوكيد عند النحاة نوعان؛ لفظي ومعنوي، أما اللفظي فهو الذي يكون بتكرار اللفظ بمعناه، وأما المعنوي فهو الذي يكون بتكرار المعنى دون اللفظ، وإذ قد تبين أن هذه الألفاظ ليست بتكرار لفظ ما قبلها فقد تأكد أنها لا تكون توكيدا لفظيا، أما كونها توكيدا معنويا فهو غير ممكن أيضا، لأن التوكيد المعنوي يكون بألفاظ تقوم بتوكيد كلِ معنى المتبوع؛ ولأجل هذا فهي تشتمل على ضمير يعود على المؤكَد ويطابقه في نوعه وعدده، وهذه الألفاظ (واحدة واثنين) إنما تؤكد جزءا من معناه فقط، وهو العدد، ولذا امتنع اعتبارها توكيدا معنويا .

إن الدلالة الأصلية المرادة من هذه الكلمات في مثل هذه التراكيب هي وصف المتبوع بجزء من معناه بقصد تأكيد ذلك الشيء فقط من جملة المعنى الذي يؤديه، والتأكيد على أن هذا الموضع فقط هو موضع اهتمام المتكلم ومحور حديثة ومن أجل ذلك وُضِعَتْ تحت باب النعت؛

[1] - الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل للزمخشري: ٦١٠/٢

لأنها تخالف باب التوكيد في أصل دلالته؛ لأن ألفاظ التوكيد المعنوي هي تكرار لكل معنى المتبوع وليس لجزء منه؛ ولذلك لم نجد ألفاظا مثل بعضه ونصفه تقع توكيدا .

الفصل بين الحال والصفة والخبر:

جاء في الدلائل قوله: " وهل عَرَفتم الفَرْقَ بينَ الصفة والخبر، وبينَ كلِّ واحدٍ منهما وبينَ الحال، وهل عرَفْتم أنّ هذه الثلاثةَ تَتّفقُ في أنّ كافّتَها لثُبوتِ المعنى لِلشيء، ثم تَختلفُ في كيفيّةِ ذلك الثبوتِ " [1] ؟

فالهدف الدلالي الذي تجتلب لأجله الكلمات التي تقع أخبارا أو التي تقع صفات أو أحوالا واحد، وهو إثبات حكم، لكن ما الاختلاف الذي دعا إلى الفصل بينها ؟

أما الحكم الذي يكون بالخبر فهو حكم رئيس في الكلام لمحكوم عليه يكون موضعا رئيسا للحديث؛ فإذا قلت: " محمد نبينا " أخبرت عن محمد – صلى الله عليه وسلم – بصفة النبوة، ولما كان صاحب هذه الصفة هو موضوع الحديث الرئيس، وكان الكلام لا يسمى كلاما ولا تحصل له فائدة يحسن السكوت عليها إلا بذكر هذا الوصف (نبينا) كان هذا الوصف خبرا؛ إذ الموصوف هنا هو موضوع الحديث – بمصطلح المناطقة – فكان الوصف الرئيس الذي لا يحسن السكوت دونه هو الخبر أو المحمول.

وإثبات الحكم بالصفة إنما يكون في الأحكام الفرعية لأجل إثبات الصفة للموصوف؛ لأن الاحتياج إلى ذكر الصفة هو لإزالة اللبس، فإذا قلت: جاءني زيد الظريف، فالحاجة إلى ذكر الظَّرْف هي لاحتمال أن

[1] - دلائل الإعجاز للجرجاني: ١/٣١

فيمن جاء إليك واحدا آخر يسمى زيدا، فإذا قلت جاءني زيد ولم تقل الظريف التبس على المخاطب فلا يدري أهذا عنيت أم ذاك ؟ "[1].

يضاف إلى ذلك أن الحكم الذي يسوقه المتكلم بالخبر حكم مجهول عند المخاطب، أو بالأحرى هو حكم يتوقع المتكلم أن يكون مجهولا عند المخاطب بخلاف الحكم المسوق بالصفة، فإنه يجب أن يكون معلوما عند المخاطب وإلا لا يجوز الوصف به، قال الفخر الرازي: " إذا كان الغرض من ذكر الصفة هو إزالة اللبس كان محالا أن تكون غير معلومة للمخاطب، وإلا لكنت تبين الشيء للمخاطب بوصف هو لا يعلمه وذلك محال "[2].

والحال تشبه الصفة في كون الحكم الذي تحققه حكما فرعيا ليس كحكم الخبر، ولكنها تخالف الصفة في كونها تدل على ثبوت المعنى للشيء دلالة مُقَيَّدَةً بوقت حدوث العامل.

كما أن الحال تُذْكَر لبيان هيئة صاحبها وقت العامل، وهذا أصل دلالتها، وهذا فرق بينها وبين دلالة النعت؛ إذ إن النعت ليس منوطا به بيان الهيئة، وإن أفهم الهيئة يفهمها عن طريق العرض لا عن طريق اللزوم.

ولما كانت الدلالة الأصلية والمطلب اللغوي لكل واحد من الثلاثة (الخبر والحال والصفة) مختلفا كان لا بد من فصلها في الدرس النحوي، فالخبر يكون بإثبات حكم رئيس للمبتدأ لا تقوم للكلام فائدة دونه، وهو حكم مجهول للمخاطب، والصفة تثبت حكما فرعيا للموصوف بقصد إزالة اللبس بين هذا الموصوف وغيره، والحال تثبت حكما لصاحبها وتقيده بوقت العامل بقصد بيان هيئة صاحبها وقت حدوث عاملها.

[1] - نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز لفخر الدين الرازي: ١١٢

[2] - لسابق: ١١٢

وهكذا تؤدي الدلالة الأصلية دورها في التقعيد النحوي، فالاختلاف في الدلالة والاختلاف في المطلب البلاغي عامل رئيس في الفصل بين الأبواب النحوية المختلفة في هذه الأصول وإن بدت بينها أوجه شبه تُفْهَم بطريق العرض لا بطريق القصد.

الخاتمة

يتبين مما سبق أن النحاة – وإن كان اهتمامهم منصبا على توضيح المعاني التي تفهم من تعليق الكلم بعضها ببعض وهي معان عارضة – فإنهم لم يهملوا الدلالة الأصلية للكلمة المفردة، ولم يهملوا تدبر القصد الذي كان يرومه المتكلم، وإنما وظفوا كل ذلك ليخرجوا بتصوير للكلام العربي ونسج لقواعده على وتائر متفقة تمكّن المتعلمين للعربية من فهم الكلام الفصيح، ومجاراة العرب الأقحاح في مقاصدهم في أزمنة لو لم يُمْسِكْ النحو فيها بعقد اللغة لانفرط وتناثرت حبّاتُه، وتَبَدّل بَرِيقُ حركاتها سكونا.

وقد ضع النحاة للكلمة العربية تقسيما ثلاثيا دفعهم إليه الاحتمال العقلي للكلمة؛ إذ هي إما أن تؤدي معنى بنفسها يكون مقترنا بالزمان أو لا يكون، أو تؤدي معنى في غيرها، فخلفت الاحتمالات الأقسام الثلاثة، الاسم والفعل والحرف، ثم طفقوا يتدبرون أحكام كل قسم، فوجدوا الذي يصلح منها لأن يغلف بمعاني الفاعلية والمفعولية والإضافة ويصلح أن يكون موضوعا للحديث أو خبرا للموضوع هو الاسم، ووجدوا العرب حين تغير وظيفته تترك دليلا عليه من حركة أو حرف؛ فجعلوا أصله الإعراب والتغيُّر الذي يُشَار به إلى تغيُّر الوظيفة اللغوية، ووجدوا غيره من أقسام الكلم لا يصلح لأن يوضع في معاني الإعراب فجعلوا البناء وثبوت الضبط حكما له، ثم جاء دور تدبرهم للمشابهة التي تقع بين أقسام الكلم الثلاثة في العربية، فكشفوا عن سبب إعراب المضارع، وهو مشابهته للاسم، وأن سبب منع بعض الأسماء من التنوين مشابهتها للفعل، وأن سبب بناء بعض الأسماء وخروجها عن حكم الإعراب مشابهتها للحرف، ونصوا على أوجه

هذه المشابهة التي كان يدركها ويحسها المتكلم العربي، والتي ساقته إلى هذا الصنيع .

ولقد كان موقفهم من الكلمة العربية البعيدة عن التركيب متأملا لجوانب مختلفة من دلالاتها، فلم يكتفوا بأخذ الدلالة المعجمية في الاعتبار عند التقعيد والتصنيف، وإنما كانوا يعاينون دلالة الكلمات معاينة تاريخية ليقفوا على دلالة أصل الوضع، فيجعلونها المعيار في تقسيماتهم للكلم، ثم يذكرون الدلالات العارضة التي صاحبت الكلمة العربية، فهي تُفْهَم منها عن طريق العرض لا عن طريق القصد؛ ومن أجل ذلك فقد نصُّوا على أن الفعل في العربية هو الذي دل على معناه مقترنا بزمن، ولم يدرجوا تحته الأسماء الدالة على الزمان لأن دلالتها على الزمان لم تكن بالهيئة وإنما كانت بالجوهر، ولمثل هذا أيضا لم يدرجوا أسماء الأفعال والمصادر تحت الأفعال لأنها تختلف عن دلالة الفعل، إذ الفعل دال على معناه دلالة الأصل، وهذه الأسماء إنما دلت على معناها بالنيابة عن الفعل .

وتأملوا المفردات العربية تاريخيا، فوضعوا في اعتبارهم ما يطرأ على الكلمة من اشتراك دلالي بدافع التطور اللغوي، فجعلوا التعويل في التقعيد لمثل هذه الكلمات يكون على الدلالة الأصلية التي وُضِعَتْ لها الكلمة أول ما وضعت، ومن أجل ذا منعوا الكلمات التي مثل (أدهم) من الصرف، وصرفوا الكلمات التي مثل (اربع) رغم اتفاق بنية اللفظ في الكلمتين، وذلك بالرجوع إلى أصل دلالة الوضع الأول.

وقد كان مسلكهم في التقعيد للعربية بصفة عامة قائما على تدبر الدلالات قبل الشروع في التبويب والتأليف، فلم يهملوا الدلالات الأصلية منها أو العارضة، ولم يكن صنيعهم تجريدا للبناء اللفظي بعيدا عن المعنى كما رأى بعض من قصر نظرهم، وضعف اطلاعهم .

ثم نهجوا نهجا أكثر دقة حين قعَّدوا للتراكيب العربية، فعدوا الأبواب التي تدرس موضوعات متشابهة الدلالة، ولم يدمجوها تحت باب

واحد إيماء منهم إلى جوانب الاختلاف التي كان يقصدها العرب الأقحاح عند النطق بهذه المتشابهات، وهم في ذلك يخفون أحيانا الأصول الدلالية التي دعتهم إلى الفصل، ويركزون الحديث على الفروق اللفظية التي يرون أن الوقوف عليها أيسر للمتعلمين، ففصلوا مثلا بين عطف البيان والبدل مراعاة منهم للأصل الدلالي الذي يريده المتكلم العربي واختلافه في كل حال من الحالين، وفصلوا في الدرس بين الخبر والصفة والحال رغم نَصِّهِم على أن الثلاثة لإثبات حكم لمحكوم عليه؛ وذلك لاختلاف الثلاثة في طبيعة هذا الحكم وطبيعة إثباته وكيفية ذلك الإثبات، ووضعوا ما عرف عندهم بالصفة المؤكدة تحت باب الصفة ورفضوا وضعها تحت التوكيد؛ لأنه نعت للموصوف بجزء من معناه، وليس تكرارا لكل معناه.

فروق في غاية الدقة، تشهد للنحاة العرب بسعة الاطلاع، والتمكن من طبائع العرب في الكلام، وترد بالدليل والبرهان على كل جاحد يريد أن يطعن في النحو، أو يتهمه بأنه تجريد للدرس اللفظي للغة، أو إهمال لمعاني المفردات أو التراكيب.

المصادر والمراجع

١- اسرار العربية: عبد الرحمن بن أبي الوفاء محمد بن عبيدالله بن أبي سعيد أبوالبركات الأنباري- تحقيق: د. فخر صالح قدارة - دار الجيل – بيروت ١٩٩٥ م.

٢-إعراب القرآن- أبو جعفر النّحّاس - علق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم - منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت –١٤٢١ هـ .

٣-الأصول في النحو- أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج - تحقيق: عبد الحسين الفتلي - مؤسسة الرسالة. لبنان – بيروت.

٤-الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين- عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات كمال الدين الأنباري - المكتبة العصرية - ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م

٥-البحر المحيط في التفسير- أبو حيان الأندلسي - تحقيق: صدقي محمد جميل - دار الفكر – بيروت - ١٤٢٠ هـ .

٦-التبيان في إعراب القرآن – العكبري – المكتبة التوفيقية – القاهرة.

٧-التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين - أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين - تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين- دار الغرب الإسلامي - ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

٨-الكافية في علم النحو- ابن الحاجب – تحقيق د: صالح عبد العظيم الشاعر- مكتبة الآداب – القاهرة - ٢٠١٠ م .

٩- الكتاب – سيبويه – تحقيق عبدالسلام هارون – مكتبة الخانجي – القاهرة – الطبعة الثالثة ١٤٠٨ هـ = ١٩٨٨م .

١٠-الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل- أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري - دار الكتاب العربي – بيروت - الطبعة الثالثة - ١٤٠٧ هـ

١١-اللباب في علل البناء والإعراب - أبو البقاء محب الدين عبدالله بن الحسين ابن عبدالله العكبري- دار الفكر - دمشق .

١٢-اللمحة في شرح الملحة - محمد بن حسن بن سباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ – تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي - عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية - ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٤ م.

١٣-المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر- ضياء الدين بن الأثير تحقيق: أحمد الحوفي وبدوي طبانة - دار نهضة مصر للطباعة والنشر ـ القاهرة .

١٤-المقتضب- المبرد - تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة - عالم الكتب. – بيروت .

١٥-النحو الوافي – عباس حسن – دار المعارف – القاهرة .

١٦-تنوير المقباس من تفسير ابن عباس- ينسب: لعبد الله بن عباس - رضي الله عنهما - جمعه مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى - دار الكتب العلمية – لبنان.

١٧-حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك - أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي - دار الكتب العلمية بيروت - ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م .

١٨-دلائل الإعجاز – تحقيق محمود شاكر - مطبعة المدني بالقاهرة - دار المدني بجدة- الطبعة: الثالثة ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .

١٩-شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو- خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري - دار الكتب العلمية -بيروت- لبنان- ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠ م .

٢٠-شرح تسهيل الفوائد - ابن مالك – تحقيق د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون- هجر للطباعة والنشر - ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م.

٢١-شرح قطر الندى - ابن هشام الأنصاري - تحقيق: محمد محيى الدين عبدالحميد- القاهرة .

٢٢-شرح كافية ابن الحاجب – رضي الدين الأستراباذي -تحقيق إميل بديع يعقوب – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان –١٤١٩ هـ = ١٩٩٨ م .

٢٣-شرح كتاب الحدود في النحو – الفاكهي – تحقيق د. المتولي رمضان – ١٤٠٨هـ =١٩٨٨ .

٢٤-شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف- شمس الدين أحمد المعروف بديكنقوز أو دنقوز - شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر- الطبعة الثالثة ١٣٧٩ هـ - ١٩٥٩ م.

٢٥-مسائل خلافية في النحو- أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين - تحقيق محمد خير الحلواني - دار الشرق العربي – بيروت - ١٤١٢هـ ١٩٩٢ م .

٢٦-مشكل إعراب القرآن- أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي - تحقيق د. حاتم صالح الضامن - مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ .

٢٧-نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز – فخرالدين الرازي – تحقيق الدكتور أحمد حجازي السقا – المكتب الثقافي للنشر – القاهرة – ١٩٨٩ م.

٢٨-همع الهوامع شرح جمع الجوامع- عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي - تحقيق عبد الحميد هنداوي - المكتبة التوفيقية – مصر .